

الإطار القانوني لاتفاق الشراكة الجزائرية الفرنسية وانعكاساته في تطوير المؤسسات الاقتصادية على المستوى المحلي.

The legal framework of the Algerian-French partnership
agreement and its implications for the development of
economic institutions at the local level

د/ بن عبد الرحمان توفيق كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة سعيدة -

toufikrafik55@gmail.com

فلاح زهرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة سوسة، تونس -

fellah.diaz@yahoo.fr

تاريخ النشر	تاريخ القبول:	تاريخ الارسال:
2023-07-31	2023-07-07	2023-06-17

الملخص:

إن سعي الجزائر للاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال توقيعها على اتفاقيات شراكة مع العديد من الدول لعل أبرزها اتفاقية الشراكة المبرمة بين الجزائر وفرنسا في 04 ديسمبر 2007، وذلك لتحسين المحيط الاقتصادي للجزائر وتنويعه بعيدا عن الاعتماد على التبعية للمحروقات، وفتح المجال أمام الفاعلين الاقتصاديين للمساهمة في ترقية المؤسسات الاقتصادية وتطويرها على المستوى المحلي، لما تقدمه من امتيازات عديدة في مجالات مختلفة كنقل المهارات والتجارب والتكنولوجيا، كما أنها تعتبر عاملا للحصول

مجلة دولية محكمة تصدرها جامعة د/ مولاي طاهر بسعيدة - الجزائر -

على رؤوس الأموال، وفي هذا الإطار قام المشرع الجزائري بتكييف قوانينه الداخلية لتتلاءم مع مثل هذه الاتفاقيات نظرا إلى الخصوصية التي تتميز بها كونها تبرم بين دول قد تختلف قوانينها ومصالحها، وترتبط بتحقيق التنمية المستدامة للدولة المستضيفة.

الكلمات المفتاحية : المؤسسات، اتفاقيات دولية، شراكة، التنمية المستدامة، التنمية المحلية،

المسير.

Abstract:

The Algerian quest for integration into the global economy through the signing of partnership agreements with several countries, notably the partnership agreement between Algeria and France on December 4th, 2007, aims to improve Algeria's economic environment and diversify to no longer depend on fuels dependence, and open the way for economic actors to promote economic enterprises at the local level due to its many advantages in various fields such as transfer of skills, experience and technology, it is also considered a factor in obtaining capital. In this context, the Algerian legislator has adapted its domestic law to agreements due to the private life that is characterized by being concluded between countries of

their laws and interests may vary and are linked to the sustainable development of the host country.

key words: enterprises, international conventions, partnership, sustainable development, local development, manager.

مقدمة:

تعتبر العلاقات الجزائرية الفرنسية قديمة ومتميزة بحكم التاريخ المشترك بين البلدين إلى أنها لطالما تأرجحت بين التأزم و التصالح، لكنها وصلت في الوقت الراهن إلى مرحلة لم تشهدا من قبل، وهي مرحلة التعاون والشراكة، حيث وقع البلدين على العديد من اتفاقيات الشراكة لعل أبرزها وأهمها اتفاقية الشراكة المبرمة بين الجزائر وفرنسا لسنة 2007 وتعتبر فرنسا الشريك التجاري الثالث للجزائر غير أن الميزان التجاري يميل للأولى مقابل استثمارات جد محدودة لهذه الأخيرة في الجزائر، الأمر الذي ذهب بالبلدين إلى ضرورة إقامة شراكة إستراتيجية لتصحيح الخلل في العلاقات الاقتصادية بينهما، ما دفع بالمشروع الجزائري إلى تكييف القوانين الداخلية لتتلاءم مع مضامين اتفاقية الشراكة الجزائرية الفرنسية.

تهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى التعرف على مدى نجاح اتفاق الشراكة الجزائرية الفرنسية في تطوير الشركات التجارية الجزائرية وتأهيلها، بما يحقق ما تصبوا إليه السلطات الجزائرية من نتائج اقتصادية هامة تنعش التنمية المحلية، الأمر الذي يدفعنا إلى البحث في الأسس القانونية والتنظيمية لاتفاق الشراكة بين الجزائر وفرنسا، وما مدى مساهمته في تطوير المؤسسات الاقتصادية على المستوى المحلي؟

وللإجابة على هذه الإشكالية اعتمدنا في الدراسة على منهجي الوصف والتحليل لوصف مختلف أحكام اتفاقية الشراكة الجزائرية الفرنسية، وتحليلها لمعرفة نتائج انعكاساتها على تحديث المؤسسات الاقتصادية في الجزائر وكل هذا ضمن خطة ثنائية من مبحثين حيث عاجلنا في المبحث الأول الطبيعة القانونية لاتفاق الشراكة الجزائرية الفرنسية، في حين خصصنا المبحث الثاني للأهداف المتوخاة من هذا الاتفاق وانعكاساته تطوير المؤسسات الاقتصادية على المستوى المحلي.

المبحث الأول: الطبيعة القانونية لاتفاقية الشراكة الجزائرية الفرنسية

تعتبر الشراكة الأجنبية بشكل عام ظاهرة اقتصادية أفرزتها العولمة، تسعى الدول من ورائها إلى توسيع حجم مبادلاتها التجارية، والاستفادة من التكنولوجيا التي ستقل إليها

الأمر الذي يعزز مطالب مسيري المؤسسات الاقتصادية باللجوء إلى هذا النوع من التعاون وعليه سنتناول عبر ثنايا هذا المبحث ضبط مفهوم الشراكة الأجنبية مع تحديد أنواعها (المطلب الأول)، ثم سنتعرض للإطار التشريعي لاتفاقية الشراكة الجزائرية الفرنسية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مفهوم الشراكة الأجنبية وأنواعها

للشراكة الأجنبية مدلول واسع ومتشعب، وتتخذ أشكال متنوعة لكونها أحد أهم المواضيع التي أسس لها المنطق الاقتصادي المعاصر في سبيل تحقيق التنمية المستدامة للدول وبناء عليه خصصنا هذا المطلب للتعريف بالشراكة الأجنبية ثم التطرق إلى مختلف صورها.

الفرع الأول: تعريف الشراكة الأجنبية

قبل التطرق إلى الشراكة الأجنبية لابد أن نبين تعريفها لغة، ثم اصطلاحا.

1- التعريف اللغوي للشراكة:

الشراكة و الشرك، بمعنى وقد اشتركا وتشاركا وشارك أحدهما الآخر، وجمعها شركاء.¹

¹ محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، الطبعة الثامنة، مؤسسة الرسالة للنشر، لبنان، 2005، ص 944.

2- الشراكة اصطلاحا:

تعني الشراكة من الناحية الاصطلاحية، الاتفاق بخصوص تحقيق أهداف مشتركة أو محدودة، ويفترض أن تتضمن شكلا من أشكال الاعتراف بالآخر¹.

3- تعريف الشراكة الأجنبية:

الشراكة الأجنبية هي نشاط اقتصادي ينشأ بفضل تعاون أشخاص ذوي مصالح مشتركة لإنجاز مشروع معين، ويمكن أن تكون طبيعة التعاون تجارية، تقنية أو تكنولوجية²، ومن أهم خصائصها أنها وسيلة لتنظيم العلاقات المستقرة بين دول أو مجموعات إقليمية³.

الفرع الثاني: صور الشراكة الأجنبية.

بما أن الشراكة الأجنبية شكل أو نوع من أنواع التعاون بين دولتين أو أكثر، وفي

¹ فؤاد بن غضبان، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر، الأردن، 2015 ص 147.

² بوزكري جمال، الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري، عمل مقدم لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، الموسم الجامعي 2012-2013، ص 76.

³ بوشنتوف عبد الحميد، الشراكة آلية لتفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، المجلة الأكاديمية للباحث القانوني، العدد

01، جامعة بجاية 2016، ص 515.

مجالات متعددة، فإنها تتخذ أشكالا وصور مختلفة، أهمها ما يلي:

1- الشراكة التكنولوجية أو التقنية:

تم الشراكة التكنولوجية بين طرف محلي وآخر أجنبي بحيث يساهم الطرف المحلي برأسمال، و الجانب الأجنبي يلتزم بنقل التكنولوجيا وتأهيل اليد العاملة، فيستفيد بذلك من الإيرادات المالية التي تنتج عن المشروع، أما الطرف المحلي فيتمكن من التقنيات الحديثة¹.

2- الشراكة الصناعية:

الشراكة الصناعية هي اتفاقيات طويلة الأجل بين مؤسسات وطنية ومؤسسات أجنبية، في ميدان الصناعة، وأبرزها عقود المفتاح في اليد².

3- الشراكة التجارية:

يقصد بالشراكة التجارية تلك الشراكة التي تهدف إلى الاستحواذ من طرف المنتجين

¹ بوشنتوف عبد الحميد، المرجع السابق، ص 516.

² ثلجون شوميسة، الشراكة كوسيلة قانونية لتفعيل الاستثمار الأجنبي في الجزائر، عمل مقدم لنيل شهادة الماجستير في

القانون، كلية الحقوق والعلوم التجاري، جامعة بومرداس، الجزائر، 2006، ص ص 16 و 17.

على أسواق تجارية جديدة، وتعزيز مكانتهم في الأسواق القائمة، لضمان تسويق منتجاتهم¹.

المطلب الثاني: الإطار التشريعي لاتفاق الشراكة بين الجزائر وفرنسا

تعرف الاتفاقيات الثنائية الدولية على أنها اتفاق شكلي يبرم بين شخصين من أشخاص القانون الدولي لترتيب آثار قانونية معينة²، ومن خلال هذا التعريف سنحاول تحديد الأسس القانونية لاتفاق الشراكة الجزائرية الفرنسية، ثم نتعرض لمضمون هذا الاتفاق.

الفرع الأول: الأسس القانونية لاتفاق الشراكة بين الجزائر وفرنسا

إن التطرق للأساس القانوني لهذا الاتفاق يفرض علينا البحث في الشروط الخاصة بإدراج الاتفاقيات الأجنبية في التشريع الجزائري، ثم نبين التنظيم التشريعي لها.

1- الشروط القانونية لإدراج اتفاقيات الشراكة الأجنبية في التشريع الجزائري

تمر اتفاقيات الشراكة الأجنبية كغيرها من الاتفاقيات الدولية بعدة مراحل لإبرامها

¹ خيدر رم، الشراكة في ظل اقتصاد السوق، عمل مقدم لنيل شهادة الماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة الجزائر، الموسم الجامعي 2014-2015، ص 75.

² أحمد بلقاسم، القانون الدولي العام، دار هومه، الجزائر، 2005، ص 53.

كما أنها تقتزن بإجراءات شكلية معقدة، وتتمثل في العمليات التالية¹:

* المفاوضات، التحرير، التوقيع، ثم يليها التصديق والتسجيل.

أما بخصوص الإجراءات القانونية لإدراج هذه الاتفاقيات في التشريع الداخلي الجزائري

فتتم وفقاً لما سنبينه أدناه:

لا تصبح اتفاقيات الشراكة الدولية جزءاً لا يتجزأ من التشريع الداخلي الجزائري إلا

بعد التصديق عليها من طرف رئيس الجمهورية بموجب مرسوم رئاسي، وفي هذا الإطار

تقضي المادة 153 من الدستور² على أنه: "يصادق رئيس الجمهورية على اتفاقيات الهدنة

ومعاهدات السلم والتحالف والاتحاد والمعاهدات المتعلقة بحدود الدولة والمعاهدات المتعلقة

بقانون الأشخاص، والمعاهدات التي تترتب عليها نفقات غير واردة في ميزانية الدولة

والاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف المتعلقة بمناطق التبادل الحر و الشراكة و التكامل

الاقتصادي، وبعد أن توافق عليها كل غرفة من البرلمان صراحة".

¹ أحمد بلقاسم، المرجع السابق، ص 68.

² المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، المتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في

استفتاء أول نوفمبر 2020 في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ج.ر عدد 82 المؤرخة في 30

ديسمبر 2020، الجزائر، ص 02.

نستشف من هذه المادة شرطين أساسيين لنفاذ اتفاقيات الشراكة الدولية وهما¹:

أ- شرط قبلي يتمثل في الموافقة الصريحة من البرلمان.

ب- شرط بعدي يتمثل في إفراغ موافقة البرلمان في شكل مرسوم رئاسي.

وبهذا تكتسب اتفاقيات الشراكة الدولية حجية أسمى من التشريع العادي².

2- التنظيم التشريعي لاتفاقيات الشراكة الأجنبية:

لقد باشرت الجزائر منذ تسعينيات القرن الماضي إصلاحات عميقة في منظومتها القانونية لتتكيف مع اتفاقيات الشراكة الدولية التي تسعى لإبرامها، بهدف تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة في مجال الاستثمار، وتشجيع المستثمرين الأجانب للدخول إلى السوق الوطنية من خلال ضمان بيئة قانونية مستقرة في ميدان الاستثمار، أضف إلى ذلك إقرار المشرع الجزائري إنشاء لجنة وطنية عليا للطعون المتصلة بالاستثمار لدى رئاسة الجمهورية

¹ عجة الجليلي، مدخل للعلوم القانونية، الجزء الأول، برقي للنشر، الجزائر، 2009، ص 253.

² عجة الجليلي، المرجع نفسه، ص 254، كما تنص المادة 154 من المرسوم الرئاسي رقم 20-442، المتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر 2020، سالف الذكر: "على أن المعاهدات التي يصادق عليها رئيس الجمهورية حسب الشروط المنصوص عليها في الدستور تسمو على القانون".

مكلفة بالفصل في الطعون المقدمة من طرف المستثمرين، كما مكن هؤلاء من اللجوء إلى القضاء الجزائري أو إلى التحكيم، حسب الحالة¹ كوسيلة لحل النزاعات المتعلقة بالاستثمار.

ولتحسيد ذلك أصدرت الجزائر عدة تشريعات لتنظيم الاستثمارات الأجنبية تهدف إلى الانفتاح على الشراكة الأجنبية، ولعل أهمها هذه التشريعات، قانون ترقية الاستثمار لسنة 1993، قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001، قانون تشجيع الاستثمار الصادر سنة 2009²، وكان أبرزها قانون الاستثمار الجديد رقم 22-18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 نظرا للامتيازات والمزايا التي يوفرها للمستثمرين الجزائريين والأجانب على حد سواء.

الفرع الثاني: تحليل مضمون اتفاقية الشراكة الجزائرية الفرنسية

دخل اتفاق الشراكة المبرم بين الجزائر وفرنسا حيز التنفيذ بعد المصادقة عليه من طرف رئيس الجمهورية وإفراغه في شكل مرسوم رئاسي سنة 2008، ويضم هذا الاتفاق ديباجة

¹ المادتين 11 و 12 القانون رقم 22-18 المؤرخ في 24 جويلية 2022، المتعلق بالاستثمار، ج.ر عدد 50، المؤرخة في 28 جويلية 2022، الجزائر ص 05.

² الأمر 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، ج ر عدد 44، المؤرخة في 26 جويلية 2009، الجزائر، ص 04.

و29 مادة موزعة على بابين تشمل الميادين التالية، التعاون التربوي والجامعي والثقافي والعلمي والتقني، التعاون المؤسساتي والإداري، التعاون اللامركزي وحركة الكفاءات، بهدف نقل الخبرات والتجارب الفرنسية في هذه الميادين إلى الجانب الجزائري¹.

كما ألحقت هذه الاتفاقية بروتوكول إداري ومالي متعلق بوسائل التعاون، بالإضافة إلى ذلك فإن كل من الاتفاقية وبروتوكولها حررا من نسختين باللغة العربية والفرنسية، ويتساوى النصين في الحجية القانونية، وزيادة على ذلك اكتست هذه الاتفاقية طابعا شموليا من حيث أنها تطرقت للجوانب والقطاعات الاقتصادية، الاجتماعية الثقافية، التعليمية، الصحية والأمنية، كما تعتبر هذه الاتفاقية قفزة نوعية، للعلاقات الجزائرية الفرنسية، التي انتقلت من مرحلة التعاون إلى مرحلة الشراكة.

يمكن اعتبار اتفاق الشراكة المبرم بين الجزائر وفرنسا مكسبا هاما للطرفين، وبالأخص استفادة الجزائر منه من الناحيتين الاقتصادية والتنموية.

¹ أنظر المرسوم الرئاسي رقم 08-88 المؤرخ في 09 مارس 2008، المتضمن التصديق على اتفاقية الشراكة بين الجزائر وفرنسا، وبروتوكولها الإداري والمالي المتعلق بوسائل التعاون، الموقعين بالجزائر في 04 ديسمبر 2007، ج.ر. عدد 15 المؤرخة في 16 مارس 2008، الجزائر، ص 04، وأنظر كذلك عميروش فتحى، اتفاقيات الشراكة الجزائرية الفرنسية، عمل مقدم لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، الموسم الجامعي 2014-2015، ص 152 وما يليها.

المبحث الثاني: الأهداف والنتائج المترتبة عن الشراكة الجزائرية الفرنسية

تعتبر التنمية المحلية المرآة التي تعكس التنمية على المستوى الوطني والسياسات الاقتصادية للدولة¹، وتلعب الشركات التجارية الدور الرئيسي في دفع عجلة التنمية على المستوى المحلي، ولن يتأتى ذلك إلا إذا كان مسيري هذه الشركات على مستوى عالي من الكفاءة والخبرة، وهو ما جعلها تتأثر باتفاق الشراكة بين الجزائر وفرنسا، ما يتطلب منا إلقاء الضوء على دوافعها وأهدافها (المطلب الأول)، ثم الآثار التي تنتج عنها (المطلب الثاني).

المطلب الأول: دوافع وأهداف اتفاق الشراكة بين الجزائر وفرنسا

إن اهتمام كل من الجزائر وفرنسا بتطوير الشراكة في العديد من المجالات بينهما لم يكن اعتباطيا، بل فرضته المستجدات التي شهدتها الساحة الدولية، غير أن ما يهمنا في هذه الدراسة هي الدوافع الجزائرية التي ساهمت في إبرام هذه الاتفاقية، والأهداف المتوقعة تحقيقها.

¹ ولد صديق ميلود، نحو إدارة راشدة لمسارات التنمية في الجنوب - آفاق التنمية المحلية في الجنوب -، دار الخلدونية

الفرع الأول: دوافع إبرام اتفاقية الشراكة الجزائرية الفرنسية.

ترجع دوافع إبرام اتفاقية الشراكة الجزائرية الفرنسية إلى عدة عوامل الدولية والإقليمية وداخلية، نبين أبرزها على الوجه الآتي:

* سعي الجزائر إلى تنويع مجالات التنمية والخروج بها من النمط التقليدي، لتشمل التنمية الثقافية والمعرفية وتأهيل منظومة المؤسسات الوطنية، لرفع مستوى رقي المواطنين.

* ضمان صحة مستدامة بالاستثمار في المجال الصحي¹.

* تعد الخلفية التاريخية للعلاقات الجزائرية الفرنسية من أبرز العوامل التي أدت إلى إبرام اتفاق الشراكة بين البلدين²، بحيث تأرجحت هذه العلاقات بين الفتر والتأزم في أواخر القرن الماضي، إلا أنها شهدت انفراجا في بداية القرن الحالي، بدافع المصالح الوطنية لكلا البلدين التي أصبحت المحدد الأساسي لعلاقات التعاون والشراكة بين مختلف دول العالم.

* العولمة وما ينتج عنها من سرعة انتقال الأزمات الاقتصادية بين دول العالم، وزيادة

¹ ديب كمال، أساسيات التنمية المستدامة، دار الخلدونية، الجزائر، 2015، ص 81.

² نذير بطاطاش، التعاون الأوروبي الإفريقي بين الشراكة والتبعية - الجزائر نموذجا -، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في

القانون، معهد الحقوق المركز الجامعي بالبويرة، 2010، ص 58.

الاتصال بين شعوب العالم بسبب تطور وسائل الاتصال.

* الفشل المتكرر لبرامج التنمية الاقتصادية التي تبنتها الجزائر منذ الاستقلال¹، سواء على مستوى التسيير أو التنظيم أو الهياكل، أهم الأسباب والدوافع التي أدت بالجزائر إلى البحث عن مرافقة تقنية وتجارب وخبرات من دول رائدة في هذا المجال.

الفرع الثاني: أهداف اتفاقية الشراكة الجزائرية الفرنسية

إن لاتفاق الشراكة بين الجزائر وفرنسا عدة أهداف على مستوى الأصعدة الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، الأمنية، وغيرها يمكن أن نوجزها فيما يلي:

* دعم الإدارة المحلية في الجزائر للتقليل من اعتمادها على دعم الدولة، إذ أن معظم البلديات في الجزائر والبالغ عددها أكثر من 1500 بلدية تعتمد بصفة كلية على ميزانية السلطة المركزية، وخلق نظام اقتصادي محلي مستقل عن المركز² قد آفاق جديدة أمام الجماعات المحلية للحد من هذه الظاهرة التي أنهكت ميزانية الدولة.

* تعزيز العلاقات الاقتصادية والمالية والتقنية بين الدولتين بما يدعم إستراتيجية التنمية

¹ فؤاد بن غضبان، المرجع السابق، ص ص 35 و 36.

² المادة 19 من المرسوم الرئاسي رقم 08-88، المؤرخ في 09 مارس 2008 المذكور سابقا.

المستدامة في الجزائر¹.

* تقليص الفارق المعرفي والعلمي والتكنولوجي بين البلدين، بتكوين المسيرين والإطارات الجزائريين في فرنسا².

المطلب الثاني: آثار اتفاقية الشراكة الجزائرية الفرنسية

تختلف الشراكة الأجنبية في أساسها عن الاستثمار الأجنبي المباشر القائم على الانفراد بالإنتاج وملكية رأسمال، كما أن التقسيم الدولي للعمل يفرض تنمية الجماعات المحلية التي تأثرت بهذا الاتفاق، وتأسيسا عليه سنوضح إيجابيات وسلبات الاتفاقية، ثم نبين أهم العوائق التي تحول دون التطبيق السليم لبعض بنوده.

الفرع الأول: إيجابيات اتفاق الشراكة الجزائري الفرنسي

لاتفاق الشراكة المبرم بين الجزائر وفرنسا العديد من المزايا في تطوير المؤسسات الاقتصادية على المستوى المحلي، نذكر منها:

¹ المادة 13 من المرسوم الرئاسي رقم 88-08، المؤرخ في 09 مارس 2008 سالف الذكر.

² المواد 2، 3، 4 و 5 من المرسوم الرئاسي رقم 88-08، المؤرخ في 09 مارس 2008 المذكور أعلاه.

*الزيادة في حجم الضرائب والرسوم التي قد تجنبها الجماعات المحلية من المشاريع التي تقام على إقليمها¹ بموجب الشراكة الجزائرية الفرنسية.

* مكافحة الجرائم العابرة للحدود والجريمة المنظمة، فحيث انعدم الأمن والاستقرار انعدمت معه التنمية² لأن الأمن والتنمية وجهان لعملة واحدة.

* المحافظة على البيئة³ عن طريق الاستفادة من تجارب وخبرات الجانب الفرنسي في هذا المجال، كون فرنسا قد خطت خطوات كبيرة في ميادين المحافظة على البيئة بفضل التكنولوجيا الحديثة والمتطورة التي تمتلكها، وهذا ما قد يدفع ملاك ومسيري الشركات في الجزائر إلى الالتزام بمبادئ المسؤولية الاجتماعية.

* استحداث أشكال جديدة من الشركات التجارية تتناسب مع السياسات الاقتصادية والتنموية في الجزائر وهو ما حدث فعلا عند تبني المشرع الجزائري لشركة المساهمة البسيطة، وشركة المساهمة البسيطة ذات الشخص الوحيد، لتكون الشكل الأمثل والمناسب

¹ جمال زيدان، إدارة التنمية المحلية في الجزائر، دار الأمة للنشر، الجزائر، 2004، ص 53.

² المادة 12 من المرسوم الرئاسي رقم 08-88، المؤرخ في 09 مارس 2008، المذكور سابقا.

³ المادة 15 من المرسوم الرئاسي رقم 08-88، المؤرخ في 09 مارس 2008 المذكور سابقا.

للمؤسسات الناشئة¹.

* استفادة الجزائر من بعض النظم القانونية المتعلقة بعلاقات عمل مسيري المؤسسات المعمول بها في فرنسا كنظام المظلات الذهبية، وتقاعد القبة، وعقود النجاعة، لتحفيز وتحسين مردودية مسيري المؤسسات الاقتصادية في الجزائر.

الفرع الثاني: سلبات الشراكة الجزائرية الفرنسية

بالرغم من عديد المزايا التي أفرزتها اتفاقية الشراكة بين الجزائر وفرنسا في تطوير المؤسسات الاقتصادية، إلا أن لها كذلك سلبات نحملها في التالي:

* إن الاختلاف في السياسات الجزائرية الفرنسية في إفريقيا والشرق الأوسط، قد يقف كحجر عثرة أمام الشراكة القائمة بينهما، فالسياسة الخارجية الجزائرية تركز على الحوار والعمل الدبلوماسي وعدم التدخل في شؤون الدول ودعم قضايا التحرر، بينما تتجه سياسة فرنسا الخارجية إلى العمل الأمني والتدخل في شؤون الدول باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان مما قد يعصف باتفاق الشراكة بينهما.

¹ القانون رقم 09-22 المؤرخ في 05 ماي 2022، المعدل والمتمم للأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، المتضمن القانون التجاري ج.ر عدد 32، المؤرخة في 14 ماي 2022، الجزائر، ص 12.

* إن إلغاء الرسوم الجمركية سيرفع من مستويات الاستهلاك الكلي، مما يدفع المستهلكين إلى التوجه لشراء السلع المستوردة، أو تلك التي تنتجها المؤسسات الأجنبية العاملة في الوطن بالنظر إلى جودتها وأسعارها المنخفضة نسبياً، وهذا ما سيضعف المنتج الصناعي الجزائري.

الفرع الثالث: معوقات تطبيق اتفاق الشراكة المبرم بين الجزائر وفرنسا

بالرغم من التسهيلات والحوافز التي منحها المشرع الجزائري للمستثمرين الأجانب، إلا أنها لازالت تعاني من بعض الصعوبات والعوائق التالية:

* عدم اعتماد المؤسسات الاقتصادية على الكفاءات العلمية والعملية وبالتالي الابتعاد عن العمل المخطط¹.

* إسناد إدارة معظم الشركات التجارية في الجزائر إلى مسيرون يفتقرون للخبرة، كما أن جلهم غير متخصصين في المجال الذي تنشط فيه هذه الشركات، أما بالنسبة للشركات التجارية الخاصة فإن أغلب مسيريها هم أنفسهم ملاكها، الأمر الذي يتعارض مع أهم مبادئ حوكمة الشركات والمتمثل في فصل الإدارة عن الملكية.

¹ ولد صديق ميلود، المرجع السابق، ص ص 86 و 87.

* إقرار المشرع الجزائري بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2009، وقانون المالية لسنة 2014 لمجموعة من التدابير والشروط قيد بها الاستثمارات الأجنبية، خاصة بعد تزايد حدة الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 2008 وسعيها منه لحماية الاقتصاد الوطني أقر بعض التدابير¹ كمنع المستثمر الأجنبي من اللجوء إلى الاستدانة الأجنبية، اشتراط تقديم ميزان فائض بالعمللة الصعبة لصالح الجزائر.

خاتمة:

تعتبر الشراكة الأجنبية أحد أهم التوجهات الاقتصادية المميزة للنظام العالمي الجديد والتي يمكن من خلالها تحقيق التنمية المحلية ومواجهة مختلف التحديات على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولذلك قامت الجزائر بإبرام اتفاقية الشراكة مع فرنسا سعيها منها لإخراج اقتصادها من مستنقع المحروقات وجعله اقتصادا منتجا، غير أن الاقتصاد

¹ المادتين 58 و 62 من الأمر 01-09 المؤرخ في 22 جويلية 2009، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 المذكور سابقا، و المواد 55 و 56 و 59 من القانون رقم 13-08 المؤرخ في 30 ديسمبر 2013، المتضمن قانون المالية لسنة 2014، ج.ر عدد 68، المؤرخة في 31 ديسمبر 2013، الجزائر، ص 02، وتجدر الإشارة بأن المشرع الجزائري قد ألغى معظم هذه القيود، وحسن من بعضها الآخر بمقتضى القانون رقم 22-18 المؤرخ في 24 جويلية 2022، المتعلق بالاستثمار، سالف الذكر.

الجزائري لم يصل بعد إلى النتائج المتوقعة من اتفاق الشراكة مع فرنسا كونه لا يزال في مرحلة انتقالية، لكن تبقى الشراكة أمرا واقعا يفرضه النظام العالمي الجديد.

وبعد أن انتهينا من بيان جوهر دراستنا هذه لا يسعنا في الأخير إلا أن نضمن خاتمتها بالنتائج التي توصلنا إليها وكذا الاقتراحات التي من شأنها تذليل الصعوبات التي تواجه تجسيد اتفاق الشراكة بين الجزائر و فرنسا وتحقيقه لتنمية مستدامة على المستويين الوطني والمحلي.

أولا: النتائج.

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

* قد يترتب على اتفاق الشراكة بين الجزائر وفرنسا بروز شركات كبرى تخلق مراكز تجارية ضخمة ينتج عنها غياب المنافسة المشروعة، تأثر على الشركات الوطنية عمومية كانت أم خاصة، بحيث تندهور قدرتها التنافسية وتقل حصتها في السوق المحلية مما يجعلها مضطرة إلى تسريح عمالها، أو إفلاسها، بسبب ظهور عدم تكافؤ الفرص التنافسية.

* إن ضعف القاعدة الصناعية في الجزائر يجعلها في مركز ضعف أمام الشركات

الفرنسية، التي قد تحتكر إنتاج سلع معينة وبالتالي التحكم في أسعارها، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن المؤسسات الجزائرية قد تجد صعوبة في تسويق منتجاتها في السوق الفرنسية الخاضعة للمعايير الأوروبية.

ثانيا: التوصيات.

لمواجهة الصعوبات السالفة الذكر نقترح مايلي:

* على المفاوض الجزائري الحرص مستقبلا على عدم إدراج بنود في أي اتفاق تجيز لطرفه العدول عنه في أي وقت، وهو ما يفقده عنصر الاستقرار والثبات، كنص المادة 29 من اتفاقية الشراكة بين الجزائر وفرنسا.

* إلزام الشركات التجارية عمومية كانت أم خاصة بإبرام عقود نجاعة مع مسيريها، مع ضرورة أن تتوفر لديهم الخبرة والكفاءة اللازمين لتحقيق الأهداف المتفق عليها مسبقا.

* ينبغي على الجزائر الاتجاه نحو بناء تكتلات اقتصادية مع دول في مستوى قوة اقتصادها كتفعيل الاتحاد المغاربي، والعمل على تشجيع التجارة البينية مع الدول الإفريقية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا / قائمة المصادر:

01- النصوص القانونية:

- المرسوم الرئاسي رقم 08-88 المؤرخ في 09 مارس 2008، المتضمن التصديق على اتفاقية الشراكة بين الجزائر و فرنسا، ج ر عدد 15 لسنة 2008.

-الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، ج ر عدد 44 لسنة 2009.

-القانون رقم 13-08 المؤرخ في 30 ديسمبر 2013، المتضمن قانون المالية لسنة 2014، ج ر عدد 68 لسنة 2013.

- المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، المتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر 2020 في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ج.ر عدد 82، المؤرخة في 30 ديسمبر 2020.

-القانون رقم 22-09 المؤرخ في 05 ماي 2022، المعدل والمتمم للقانون رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، المتضمن القانون التجاري، ج.ر عدد 32 المؤرخة في 14 ماي 2022.

ثانيا / قائمة المراجع:

01- المصادر:

- محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، الطبعة الثامنة، 2005، مؤسسة الرسالة للنشر، بيروت.

02- الكتب:

- أحمد بلقاسم، القانون الدولي العام، 2005، دار هوم، الجزائر.
- جمال زيدان، ادارة التنمية المحلية في الجزائر، 2004، دار الامة للنشر.
- ديب كمال، أساسيات التنمية المستدامة، 2015، دار الخلدونية.
- عجة الجيلالي، مدخل للعلوم القانونية، الجزء الأول، 2009، برقي للنشر.
- فؤاد بن غضبان، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، الطبعة الأولى، 2015، دار الصفاء للنشر، عمان.
- ولد صديق ميلود، نحو ادارة راشدة لمسارات التنمية في الجنوب - آفاق التنمية المحلية في الجنوب -، 2015، دار الخلدونية.

03- المذكرات و الرسائل الجامعية:

أ- رسائل الدكتوراه:

- عميروش فتحي، اتفاقيات الشراكة الجزائرية الفرنسية، عمل لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، الجزائر، 2014-2015.

ب- مذكرات الماجستير:

- بوزكري جمال، الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي و تأثيرها على الاقتصاد الجزائري
عمل لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران
الجزائر، 2012-2013.

- ثلجون شوميسة، الشراكة كوسيلة قانونية لتفعيل الاستثمار الأجنبي في الجزائر، عمل لنيل
شهادة الماجستير في القانون، كلية الحقوق والعلوم التجاري، جامعة بومرداس، الجزائر
2006.

- خيدر ريم، الشراكة في ظل اقتصاد السوق، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، كلية
الحقوق، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2014-2015.

- نذير بطاطاش، التعاون الأوروبي الإفريقي بين الشراكة والتبعية - الجزائر نموذجا -، مذكرة
لنيل شهادة الماجستير في القانون، معهد الحقوق المركز الجامعي بالبويرة، الجزائر، 2010.

04- المقالات في المجالات:

- بوشنتوف عبد الحميد، الشراكة آلية لتفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، المجلة
الأكاديمية للباحث القانوني، العدد 01، جامعة بجاية، الجزائر، 2016.